وليس بشايع وأن على والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره تلاه وجواب
إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه **ظن وأخواتها**
من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما
بعد أخذها الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهي على
قسمين قلبية وتصييرية وقد أشار إلى الأول بقوله **انصب بفعل القلب
جزأي ابتدا** وجزءا الابتداء هما المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال
القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمله نحو تيقن وتفكر
ونحوهما أشار إلى الأول بقوله
أعني رأى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى
وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم ثم إن هذه الأفعال القلبية منها
ما يفيد في الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها ما يفيد ترددا مع
رجحان الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتب في النظم بل ذكرها على ما
سمح به الوزن وأنا أنبه على كل واحد منها أما رأى فهي بمعنى علم
تقول رأيت زيدا عالما أي علمته وأما خال فهي بمعنى ظن وعلم
هي أصل الأفعال العلمية وبقيتها تفسر بها ووجد بمعنى علم
وظن هي أيضا أصل الأفعال الظنية وبقيتها تفسر بها وحسبت
بمعنى ظن وزعمت بمعنى ظن وعد كذلك وحجا كذلك أيضا ودرى
بمعنى علم وجعل بمعنى الظن كذلك وفيها زيادة وهو الاعتقاد في
ولذلك قال وجعل اللذ كاعتقد وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى اعلم
فهذه ثلاثة عشر فعلا كلها متساوية في نصب المبتدأ والخبر
على أنهما مفعولان وهي كلها معطوفة على رأى بحذف العاطف
في بعضها مفعولة بأعني إلا زعمت وعد فمخفوضة بمع ومع
متعلق بأعني وحجا ودرى وجعل معطوفة على عد واللذ نعت
لجعل وصلته كاعتقد وهب تعلم معطوفان أيضا على ما بعد
مع ثم إن لهذه الأفعال معان أخر لم أنبه عليها لأنها ليست

من هذا

٣٦

من هذا الباب ثم شرع في القسم الثاني وهي التصييرية بقوله
والتي كصير أيضا بها انصب مبتدا وخبرا يعني انصب في الأفعال
التي بمعنى صير المبتدأ والخبر وهي ما يدل على تحويل كما تنصب بالقلبية
ولم يذكر الناظم الأفعال التصييرية كما ذكر القلبية وهي صير وأصار
وجعل ورد واتخذ وتخذ ووهب نحو وهبني الله فداك أي جعلني
والتي مبتدأ خبره انصب بها ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل يفسره
انصب من باب الاشتغال وهو أجود ثم قال
وخص بالتعليق والإلغاء ما من قبل هب يعني أن الأفعال المذكورة
قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب في التعليق والإلغاء
فالتعليق ترك العمل لموجب والإلغاء ترك العمل لغير موجب ويحتمل
قوله خص أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمفعول وما في موضع رفع به وأن
يكون فعل أمر وما في موضع نصب به والأول أظهر ومن قبل هب صلة
لما وبالتعليق متعلق بخص ثم قال **والأمر هب قد ألزما كذا تعلم**
يعني أن هذين الفعلين يلزمان صيغة الأمر فلا يستعملان ماضيين
ولا مضارعين ويتبع منه أنه يجوز إسنادهما إلى الضمير المجرد المذكر
والمؤنث وإلى المثنى والمجموع فتقول يا زيدان هبا زيدا قائما
ويا زيدون هبوني قائما فهب فعل الأمر صالح لذلك وهب مبتدأ وخبره
قد ألزم وفي ألزم ضمير يعود على هب والأمر مفعول ثان لألزم وتعلم
مبتدأ خبره كذا أي مثل هب في لزومه الأمر ولما أتى بأفعال هذا الباب
كلها بلفظ الماضي وكان غير الماضي وهو الأمر والمضارع
واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور أشار إلى ذلك بقوله
ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زكن
قوله من سواهما أي من سوى هب وتعلم لأنهما لازمان للأمر وزكن أي
علم وكل مفعول باجعل وما موصولة وزكن صلتها وله متعلق بزكن
ولغير متعلق باجعل ومن في موضع الحال من غير والتقدير اجعل كل ما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)